

الجريدة الرسمية

للمملكة العربية السعودية

و ٣١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥

عنان الخميس في ٤ شعبان ١٣٥٤

عدد ممتاز

الفتنة

صحيفة

٤٥٨

القوانين والأنظمة

قانون مؤقت لمنع الأجانب من إبطال لائحة ١٩٣٥

هكذا من الأصل

القوانين والأنظمة

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن .
مقتضى المادتين (١٩) و (٤١) من القانون الاساسي .
وبناء على مقررته المجلس التنفيذي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠-١٠-١٩٣٥ .
صادق على القانون الموقت التالي ونأمر بإصداره :

قانون موقت

لمنع الاتجار ببعض المواد مع ايطاليا لسنة ١٩٣٥

- ١ - يسمى هذا القانون (القانون الموقت لمنع الاتجار ببعض المواد مع ايطاليا لسنة ١٩٣٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون الموقت يمنع ان يصدر من شرق الاردن الى البلاد الايطالية البنادق والمدافع والمسدسات والذخيرة والمركبات المنفجرة والسفن الهوائية واقسامها وجميع المحصولات المخصصة للحرب بالمواد الكيميائية او الحارقة وأي نوع من المرقعات .
- ٣ - يجوز للمجلس التنفيذي بموافقة سمو الأمير المعظم ان يمنع باصر يصدره من وقت الى آخر .
(أ) تصدير البضاعة التي تبين في ذلك الاخر الى البلاد الايطالية بما في ذلك أية مادن او مادن خام وحيوانات النقل والمطاط (كلاشوك) .
(ب) استيراد جميع البضائع من بلاد ايطالية ماعدا سبائك الذهب او الفضة او النقود .
(ج) عقد قروض للحكومة الايطالية او بالنيابة عنها او لاشخاص او تعاقبات في بلاد ايطالية او بالنيابة عنهم او لكتابات لهذه القروض وقصص اعماد الحكومة الايطالية او بالنيابة عنها او لاشخاص او تعاقبات في بلاد ايطالية او بالنيابة عنهم واصدار اسهم او شيوخ رؤوس اموال تخص اشخاصاً او تعاقبات في بلاد ايطالية .
وتعتبر كلمة (عقد القروض) المنصوص عليها في هذه الفقرة انها تشمل
١ - كل شخص يتعهد بدفع فوائد بسبب كفالة مظهرها او لسانه علاقة في سند امر او (بوليصة) ويكون واسطة ذلك قد يمكن شخصاً آخر من الحصول على نفود او .
٢ - كل شخص يشتري من اي شخص آخر بئد امر او بوليصة (بوليصة) غير قابلة للدفع عند الطلب او
٣ - كل شخص يعطي اعتباراً مالياً من اي نوع كان الى اي شخص آخر او لجهة ذلك الشخص فيما يتعلق بشراء بضائع .
٤ - تشمل عبارة « البلاد الايطالية » في هذا القانون الموقت ايطاليا وأية مستعمرة او ممتلكات ايطالية وأية بلاد تحتلها قواا العسكرية الايطالية .

هكذا من النص

هـ - كل من يخالف احكام هذا القانون الموقت يعتبر أنه ارتكب جريمة ويماقب بعد الادانة بالمحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها فلسطينيا ولا تزيد على مئة جنيه فلسطيني وتصادر أية بضاعة انجز بها خلافا لاحكام هذا القانون .

«عبدالله»

رئيس الوزراء

ابراهيم

في ٣ شعبان ١٣٥٤ الموافق ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٥

ينشر فيما يلي نص القرار الذي أبرمه المجلس التنفيذي في جلسته الممثلة بتاريخ ٣١-١٠-١٩٣٥ ورقم ١٢٧٧ واتخذته
بمصدق صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم أيده الله .
رئيس الوزراء
ابراهيم

١٩٣٥-١٠-٣١

أمر

صادر بمقتضى المادة (٣) من القانون الموقت لمنع الاتجار

ببعض المواد مع ايطاليا لسنة ١٩٣٥

استناداً الى الصلاحية الممنولة الى المجلس التنفيذي بموافقة سمو الامير المعظم بمقتضى احكام المادة الثالثة من القانون الموقت لمنع الاتجار ببعض المواد مع ايطاليا لسنة ١٩٣٥ يقرر اصدار الامر التالي :
تنفذ احكام الفقرة (ج) من المادة الثالثة من القانون الموقت لمنع الاتجار ببعض المواد مع ايطاليا لسنة ١٩٣٥ في شرق الاردن اعتباراً من تاريخ ٣١ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ .

هكذا من النص